

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

للغرفة التجارية لمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠٠٨/٢/٢٥

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١٢/٢١ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٢٤٧١٤٧,٣٥ ج (فقط أربعة ملايين ومائتان وسبعة وأربعون ألفاً ومائة وسبعة وأربعون جنيهاً وخمسة وثلاثون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٣٦١٥٩٥,٦٣ ج (فقط واحد مليون وثلاثمائة وواحد وستون ألفاً وخمسمائة وخمسة وتسعون جنيهاً وثلاثة وستون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٨٨٥٥٥١,٧٢ ج (فقط مليونان وثمانمائة وخمسة وثمانون ألفاً وخمسمائة وواحد وخمسون جنيهاً واثنان وسبعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٠٧/١٢/٣١ ١٥٠٢٩٨٢٩,٣٩ ج (فقط خمسة عشر مليوناً وتسعة وعشرون ألفاً وثمانمائة وتسعة وعشرون جنيهاً وتسعة وثلاثون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/١٢/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبوشادى